الأهرام

المصدر: الاهـــــرام

التاريخ: ٩ اغسطـــــس ١٩٩١

مواجهة

ما هو الموقف .. إذا لم يصرف الشيك أول نوفمبر؟ وكيف التصرف .. إذا طلب مصدره مهلة أخرى للسداد؟

• المستشار رجاء العربى : حققنا موالدا فى ادارة المشروعات .. ينضاف الى الايداعات

تساؤلات عديدة مريرة تستبد بملايين لدى الريفن ... الذين ظلت معظمهم من تكرار الوجوه التى لا تصدق بصرف ايداعاتهم .. وضعتها امام المستشار رجاء العربى النائب العام .. بعد ان قبل مؤخرا شيكا من وكيل المشترين فى « صفقة الريفن » الشهيرة يستحق السداد من حسابه الخاص فى اول نوفمبر القادم

فى مقدمة التساؤلات الحائرة لاصحاب المنى :

ـ ما هى بالضبط الامكانات القانونية للنيابة العامة فى حسم « مسلسل المهازل » المسمى بـ « صفقة الريفن » ؟

ـ اذا كان الامر كله بيد القضاء .. ولا دخل للنيابة العامة فيه .. كما يعلن النائب العام الامن خلال اقامة الادعاء امام محكمة الجنايات وتنفيذ ما قد يصدر عنها من احكام .. فلماذا قدم اليها الشيك الاخير اساسا .. ولم يقدم الى المحكمة ؟

ـ والى اى مدى تتوافر « المقومات القانونية » لسلامة الشيك ؟

ـ وماذا يمكن ان يحدث لو تعذر صرف الشيك فى موعده ؟

ـ وكيف يكون الموقف لو طلب وكيل المشترين مهلة اخرى بعد اول نوفمبر ؟

ـ وهل تحققت عوائد من ادارة النيابة العامة لمشروعات الريفن المتحفظ عليها ؟ والى اين تذهب هذه العوائد اذا وجدت ؟

ـ اليس فى سلطة النيابة العامة صرف مبالغ من الايداعات لبعض المودعين الذين تثبت مستنداتهم مواجهتهم لكوارث انسانية وصحية لا تطيق الانتظار ؟

وغيرها تساؤلات عديدة ملحة ..

وقد جاءت اجابات النائب العام واضحة تماما .. تجلى حقائق الامر للراى العام .. وتؤكد الحرص الكامل على اعتبار اول بسالغ الاهمية : اتاحة كل فرصة ممكنة لانهاء المأساة .. وسرعة رد اموال المودعين المتلهفين على استردادها ..

قال المستشار رجاء العربى النائب العام :

□ يهمنى ان اوضح بداية للراى العام وبالاخص للمودعين .. ان النيابة العامة ليست لها اية علاقة باية قضية ـ سواء فى توظيف الاموال او غيرها .. الا من خلال دورها فى اقامة الادعاء امام المحاكم .. وقد بادرت النيابة العامة بتقديم آل الريفن فى قضية جنائية فى ٢٥ فبراير من عام ١٩٩٠ الى محكمة الجنايات .. وفى ذات الوقت تحفظت على اموال المتهمين فى انتظار ما يصدر من حكم سواء فيما يتعلق باموال المودعين ، او ما يقضى به ضد المتهمين وذلك لتنفيذ الحكم .. ومن هنا فالقول ان الراى العام يظلم النيابة العامة كثيرا حينما يحملها او ينتظر منها دورا غير المحدد لها قانونا ..

.....

.....

غير صحيح بالمرة ان ادارة التحفظ بالنيابة العامة كانت طرفا فى « صفقة الريفن » .. فالامر فى حقيقته عبارة عن عقد وعد بالبيع

□ رجاء العربى □

تم بين ممثل المشترين .. وبين احمد توفيق الريفن الذى لا تزال يده مغلولة عن التصرف فى ممتلكاته .. ولا تزال قضيته منظورة امام المحكمة .. وبالطبع عقد الشراء غير عقد الوعد بالبيع .. وفى هذا الاخير يمكن لاى طرف التراجع فى اى وقت ..

.....

.....

كان يمكن بالفعل ان يقدم وكيل المشترين الشيك الاخير الى محكمة الجنايات .. ولكن لان المحاكمة كانت متوقفة وقت تقديم الشيك .. للنظر فى دعوى رد المحكمة .. ودعوى المخاصمة التى اجل نظرها الى ١٥ اكتوبر القادم .. فقد راى وكيل المشترين ان يتقدم بشيكة الى ادارة التحفظ بالنيابة العامة .. ولم يكن

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

لمة مانع من قبوله كورقة من اوراق القضية .. فلعله يصدق .. وتحل المشكلة وديا .. ويكون هذا فى صالح المودعين .. وهذا يفسر سبب قبول النيابة العامة للشيك .. لا لانها طرف رسمى فى الصفقة كما يعتقد البعض خطأ ... ولكن لانها تحرص على عدم اضاعة اية فرصة لرد اموال المودعين .. واجهاض اية محاولة لاستغلال رفض النيابة العامة لتسلم الشيك فى ايهام المودعين بانها هى التى تسد الفرص الودية لاسترداد ايداعاتهم ...

.....

.....

من المواقف التى تؤكد أن النيابة العامة لا علاقة لها بصفقة الريان وان وكيل المشترين ليست له صفة عندها .. رفض النيابة لطلب تقدم به وكيل المشترين بعد تقديم الشيك .. يرجو فيه التصريح له بالمرور على المشروعات موضع عقد الوعد بالبيع لتفقد اوضاعها .. فطالما لم يسدد ثمن الصفقة . ولا حتى جزءا منه كعربون .. لا يكون له اى حق فى زيارة المشروعات المتحفظ عليها ..

.....

.....

الشيك الذى تسلمناه بمبلغ مليار و ٥٤٢ مليونا و ٨٠٠ الف جنيه مصرى يمثل فى ظاهره شيكا بكل مقوماته القانونية السليمة .. فالشيك يحمل تاريخا واحدا للاستحقاق فى ١٩٩١/١١/١ .. ومسحوبا على بنك مصر فرع طلعت حرب تحت رقم ٩٢٥٠٢١ من دفتر شيكات باسم محمد رشاد نبيه وصادر لأمر المستشار مدير ادارة التحفظ بالنيابة العامة والذى جرى توقيع مصدر الشيك امامه . وقد قمنا بحفظه فى خزانة حديدية خاصة موجودة فى مكان ما

.....

لا اريد ان اتحدث الان فيما قد نتبعه من اجراءات عندما يحل موعد استحقاق الشيك ويتبين انه ليس له رصيد .. او لا يتفق مع ما وعد به مصدره .. وذلك حتى لا يتخذ من حديثى ذريعة لاتخاذ اى اجراء مضاد يضر بمصالح المودعين .. الذى يهمنا قبل كل شىء ..

.....

.....

اذا حدث وتقدم وكيل المشترين بطلب مهلة اخرى بعد اول نوفمبر لسداد اموال المودعين .. فان الامر بكل ما يصحبه من مبررات سوف يخضع لدراسة من الناحية الجنائية ... سواء بالنسبة لموقف الشيك اذا لم يصرف .. او بالنسبة لطلب المهلة الجديدة .

.....

.....

فعلا حققت ادارة التحفظ بالنيابة العامة فى قيامها بادارة مشروعات الريان المتحفظ عليها .. حققت عوائد فى البعض منها . وسوف تضاف حصيلة هذه العوائد الى ارصدة المودعين ، ويجرى توزيعها عليهم بنسب ايداعاتهم عند ردها اليهم ..

.....

.....

طالما ان اموال الريان تحت التحفظ ولم يصدر بعد حكم بشانها فان النيابة العامة لا تملك مطلقا اية سلطة قانونية فى صرف اية مبالغ من الايداعات لاية حالات انسانية .. مع تقديرنا الكامل لقسوتها على البعض ..

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية